

دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

Standard Study about FDI's economic determinants in Algeria During the period 1980-2020

مراحي مختار*

جامعة سوسة، تونس

mokhtarmerahi83@gmail.com

بن الصغير فاطمة الزهراء

جامعة الشيخ العربي التبسي -تبسة-، الجزائر

fatima.benseghier@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/11/20

تاريخ القبول: 2024/06/04

تاريخ الاستلام: 2024/02/20

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استقطاب المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2020، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة (« ARDL » Autoregressive –Distribution)، باعتبارها الأنسب لمعالجة هذه البيانات، ليتم التطرق بعدها إلى الاختبارات التشخيصية لمعرفة جودة النموذج المقترح. توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بتأثيرات متفاوتة بالمحددات الاقتصادية في الجزائر، وهذا راجع إلى عدة عوامل سياسية وأمنية وطبيعية. كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ إدار محلي؛ إنفتاح تجاري؛ رصيد الحساب الجاري؛ محددات اقتصادية؛ نموذج ARDL. تصنيف JEL: E22، F51، C50.

Abstract:

The study aimed to find out the extent of attracting economic determinants to foreign direct investment in Algeria during the period from 1980 to 2020, and to achieve the goal of the study, the Autoregressive –Distribution ARDL methodology was relied upon as the most appropriate for processing this data, to be addressed after that the diagnostic tests to know the quality of the proposed model.

The study concluded that foreign direct investment is affected by varying effects of economic determinants in Algeria, and this is due to several political, security and natural factors.

Keywords: FDI; GDP; Trade openness; current account balance; economic determinants ARDL.

Jel Classification Codes: E22، F51، C50

* المؤلف المرسل: مراحي مختار

I. تمهيد:

تشهد الساحة الاقتصادية تحولات كبيرة والتي تعتبر وليدة لظاهرة العولمة عن طريق تعظيم حركة التجارة الدولية وفتح الأسواق، ومع تصاعد أزمة المديونية في الثمانينات والتي مست الدول النامية وما مسها من تعثر على سداد ديونها، أدى بها إلى الاعتماد على وسيلة تمويلية بديلة للقروض الخارجية والمنح للخروج من أزمتها تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا النوع من الاستثمارات الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية جديدة نسبيا عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، فمنذ ثمانينات القرن الماضي تبنت الجزائر برامج إصلاحات اقتصادية لزيادة النمو الاقتصادي، وأصبحت ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل الخارجي بعدما كانت تعتبره في الستينيات والسبعينيات استغلالا لثرواتها.

رغم الخطط التنموية التي انتهجتها الجزائر في وضع سياسات إصلاحية اقتصادية وتشريعية وسياسية مما يعني العمل والسعي جاهدة على توفير المناخ الملائم لجذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نتيجة لضيق صادراتها وانخفاض معدلات الناتج الإجمالي والادخار المحلي للتوجه نحو تحرير الاقتصاد، تبقى التدفقات الواردة إليها ضئيلة ولا ترقى بمستوى التطلعات والامكانات التي تتوفر عليها.

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد بشكل أساسي على عدد من المحددات التي تختلف حسب طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر الأجنبي، وتعد الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية العامة، وكذلك التشريعات والقوانين التحفيزية التي تضعها حكومات الدول لتمكين المستثمرين الأجانب من الإقدام على الاستثمار في بلدانهم من أهم المحددات التي تؤثر على المشاريع الاستثمارية التي يتم التخطيط لها بعناية وتنسيقها من قبل الخبراء، وبالتالي السماح للمستثمرين الأجانب بأن يقرروا ما إذا كانوا سيستثمرون أم لا.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2020؟

فرضية الدراسة: هناك علاقة طردية بين المحددات المتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الادخار المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الموارد البترولية النفطية، الموارد البترولية الغازية) والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه في المدى الطويل تؤثر هذه المحددات إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة إجراء دراسة قياسية بإعداد نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك باستعمال الأساليب الكمية والإحصائية في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2020، ذلك لما شهدته الجزائر خلال هذه الفترة من إصلاحات سياسية واقتصادية، إضافة إلى طرح مقترحات وإعطاء توصيات لجذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بخلق بيئة استثمارية محفزة للمستثمرين الأجانب لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إضافة إلى وضع حلول تسمح للجزائر بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها وتوجيهه نحو القطاعات التي تكون فيها مؤشرات التنمية الاقتصادية في وضع جيد.

منهج الدراسة: في سبيل التأكد من مدى صحة فرضية الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداًته) في قالمها النظري، كذا اعتماد المنهج القياسي الكمي عن طريق استعمال الأدوات الاحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات والبيانات، من أجل قياس أثر المحددات متمثلة في شكل متغيرات مستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع في الجزائر خلال الفترة 2020-1980.

الدراسات السابقة:

- دراسة "جابهو سليم وبن لحبيب طه" بعنوان دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017-1990، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10- العدد 2/ ديسمبر (2019): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى جاذبية المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم اختيار عينة من دول شمال إفريقيا تمثل في الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، وذلك خلال الفترة 2017-1990. وقد تم الاعتماد على تقنية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية باعتبارها الأنسب لمعالجة هذه البيانات التي تضم البعد الموضوعي (الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الادخار المحلي). والبعد الفردي (دول شمال إفريقيا)، والبعد الزمني (2017-1990). حيث تمحورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى تأثير المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017-1990؟

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري ورصيد الحساب الجاري والادخار المحلي من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من جهة أخرى، أي كلما كان الاقتصاد منفتحاً على التجارة الخارجية ويستخدم سياسة تحرير التجارة التي تتضمن الخيوط التعريفية على البضائع والسلع التجارية فإنه سيشتجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، ونفس الحال بالنسبة لحالة رصيد الحساب الجاري فكلما زاد رصيد الحساب كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كم أن ارتفاع المدخرات المحلية تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية بالبلد، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع هذا إلى حالة الاستقرار التي سادت أغلب دول عينة الدراسة، والتي من خلالها شهدت فترات نمواً متفاوتاً في اقتصاداتها وخاصة في ليبيا، فنتائج الدراسة أظهرت أيضاً وجود فروقات فردية ثابتة لتأثير المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا تعود إلى عوامل سياسية، أمنية، اقتصادية وطبيعية (بن لحبيب، وآخرون، 2019 صفحة 55).

- دراسة "صاوي مراد وعبد الرحمان فارس وبومعروف إياس 2019"، محدداًت الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (2017-1974)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05/ العدد 10/ 2019. هدفت الدراسة إلى الوصول إلى المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، استناداً إلى الأدبيات الحديثة التي اهتمت بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، لقد تم

اختبار علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث اتبع الباحث في ذلك نماذج قياسية من أجل تبين علاقة التأثير المتبادل بين تلك المؤشرات باستخدام البرنامج الإحصائي EIEWS. فيما تبلورت اشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما هي المؤشرات الرئيسية اللازمة لتطوير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر؟

توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يرتبط مدى تحقق الآثار الإيجابية المتأنية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإطار التشريعي المنظم لعملية التوجيه والتنظيم وتوفر بيئة ملائمة للاقتصاد الوطني ومحفزات مستقطبة له، كما يساهم الانفاق الحكومي في البنية التحتية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دون قيود أو شروط ضامنة لمصالح الدولة المضيفة له آثار خطيرة على الاقتصاد الوطني بخاصة في مسألة تحديد حجم هذا الاستثمار ونوعه وتحديد فروع الاقتصاد التي يعمل فيها، كذلك من نتائج الدراسة مساهمة تلك المتغيرات في تفسير النموذج بنسبة كبيرة أي وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة عكسية مع سعر الصرف ومعدل التضخم. (صاوي، وآخرون، 2019 صفحة 01).

- دراسة نادية زورقات ومحمد لحسن علاوي، المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2015)، مجلة الباحث العدد 17/ 2017: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محدّدات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، حيث تم اختيار عدد من المحددات هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، العائد على الاستثمار، معدل التضخم، الجباية العادية، الانفتاح التجاري والبنية التحتية. حيث تمحورت اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما هي المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي حالة هذه المحددات عند اسقاطها على حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)؟

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من العائد على الاستثمار والانفتاح التجاري والبنية التحتية، وتأثير معنوي سلبي لكل من معدل التضخم والجباية العادية كمؤثر يعبر عن الضريبة، في حين لم يكن لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أي تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر (علاوي، وآخرون، 2017 صفحة 297).

أولاً: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الاقتصادية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) شكل من أشكال التمويل الأجنبي، فلطالما كان موضوع دراسات عديدة أجرتها هيئات دولية ووكالات متخصصة أعطته تعاريف مختلفة، وسنقوم باستعراض تعاريف بعض هذه الهيئات كونها معتمدة في معظم الدراسات والأبحاث، إضافة إلى تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرفه "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)" على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار)" (UNCTAD, 1999 p. 465).

- وجاء في تعريف كل من "HESS & ROSS" بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة، أو بالإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدول المضيفة غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة ليكون استثمارا أجنبيا مباشرا" (هوارى، وآخرون، 2020 صفحة 04).

ويرى الباحثان أن الاستثمار الأجنبي المباشر حركة لرأس المال تقوم بها شركة أو فرد في دولة أجنبية على المدى الطويل، وبشكل عام يحدث عندما ينشأ المستثمر عمليات تجارية خارجية، أو يحصل على أصول أعمال أجنبية في شركة (مؤسسة) خارج بلده الأم، ولكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا على الشركة أن تستحوذ على حصة 10%، وهذا يعني أن الاستثمار بأقل من 10% في أسهم الشركة الأجنبية لا يعد استثمارا أجنبيا مباشرا.

2. أهم المحددات الاقتصادية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتمد عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة على العديد من المحددات التي تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، فالمستثمر الأجنبي يقوم بدراسة معمقة للظروف والأوضاع التي تعيشها الدولة المضيفة لاتخاذ قراره بالاستثمار من عدمه، فحالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت معظم دول شمال إفريقيا بما فهم الجزائر أدت إلى تقليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهناك اختلاف في عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بين هذه الدول، فنجد منها من يعتمد على قطاع الطاقة ومنها من يعتمد على قطاع الصناعة والخدمات، ومن أجل ذلك سنقوم بدراسة لأهم المحددات الاقتصادية التي تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمتمثلة في ما يلي:

1.2 حجم السوق في الدولة المضيفة واحتمالات نموه: يعتبر حجم السوق من المحددات المؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات، والمكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار حسب ما ورد في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (زوقارت، وآخرون، 2017 صفحة 300)، فكبر السوق يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبحث دوما عن الطلب الكافي لتغطية التكاليف مع تحقيق أرباح. (لعللي، وآخرون، 2012 صفحة 88).

2.2 النمو الاقتصادي: يستخدم هذا المؤشر للتعبير على النمو الاقتصادي حيث يعتبر من أهم المحددات والمتغيرات المستقلة التي تؤثر على درجة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد معين، فقد أبرزته الأدبيات الاقتصادية بأنه أهم محدد لهذا النوع من الاستثمارات، إذ يؤثر بصورة واضحة على اتخاذ قرار الاستثمار من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى دوما إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة ((بن مسعود، 2010 صفحة 166).

3.2 درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل باتجاه الاقتصادات المفتوحة التي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها مع عدم وجود اختلالات في الأسواق، فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث تعتبر من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي (جابو، وآخرون، 2019 صفحة 62).

4.2 رصيد الحساب الجاري: يعبر رصيد الحساب الجاري البريدي عن الفرق بين المبالغ المحصلة من الخارج ومجموع المبالغ المدفوعة للخارج، فإذا كانت المدفوعات الأجنبية تتجاوز المدفوعات للدول والمنظمات الدولية الأخرى فإن الحساب الجاري لديه رصيد إيجابي (فائض)، أما إذا لم تكن كذلك فإن رصيد الحساب الجاري سلبى أي يعاني من عجز؛ كما تعتبر نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على درجة مديونية الدولة، والأمثل للاستدامة في هذا المؤشر ألا يزيد عجز الحساب الجاري عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى.

5.2 الادخار المحلي: تعتمد عملية تحقيق تنمية سليمة على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عمليات التنمية فيها، أي يمكنها تعويض النقص في مدخراتها المحلية من خلال الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة. فارتفاع معدل الادخارات يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمارات المحلية والتي تؤدي إلى زيادة حجم الانتاج ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (جابو، وآخرون، 2019 صفحة 62).

6.2 معدل التضخم INF: تعتبر المعدلات المرتفعة للتضخم تعني ضمينا عدم استقرار اقتصاد الدولة (الاقتصاد الكلي) وعموما ترتبط بتدفقات أقل للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصل كل من "أكنبود وزملائه" إلى أن التضخم المنخفض يمثل مؤشر للاستقرار الاقتصادي الداخلي في الدولة (بن مسعود، 2010 الصفحات 167-168).

II. الطرق والأدوات

تركز هذه الدراسة على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وفترة الدراسة المقدرة بـ 41 سنة أي الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2020 لاعتبار توفر المعطيات والبيانات خلال هذه الفترة، حيث تم اختيار متغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية، إذ تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL)، وذلك باستخدام برنامج Eviews12.

1.1 وصف متغيرات الدراسة:

إن المتغير التابع المراد تقديره في هذه الدراسة هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي سوف نعلم على صافي التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2020 كمتغير تابع و نرسم له بالرمز FDI.

بينما المتغيرات المفسرة التي سوف نعتد عليها في دراستنا قد اعتمدنا في تحديدها على ما ورد في مختلف النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى هذا الأساس فإننا سوف نعتد على مجموعة من المتغيرات في محاولة تحديد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما أن تحديد المتغيرات اعتمد على مدى توفر البيانات في مختلف المواقع الإحصائية وهذه المتغيرات هي:

- نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPP): هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام.
- الادخار المحلي الإجمالي (GDS): تم أخذه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- الانفتاح التجاري (OPEN): هي مجموع صادرات وواردات البضائع مقسوماً على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وكلها بالنسبة المئوية.
- رصيد الحساب الجاري (CA): وقد تم أخذ المؤشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الموارد البترولية الغازية (NGAS): هي الفرق بين قيمة إنتاج الغاز الطبيعي والأسعار الإقليمية وإجمالي تكاليف الإنتاج (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- الموارد البترولية النفطية (PETR): هي الفرق بين قيمة إنتاج النفط الخام والأسعار الإقليمية وإجمالي تكاليف الإنتاج (% من الناتج المحلي الإجمالي).

2.1 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يمكن لنا كتابة صيغة النموذج على الشكل التالي:

$$FDI = f(GDPP, GDS, OPEN, CA, RT.GAS, RT.PETR)$$

وتبعا لمنهجية الدراسة، فإنه يمكن إعادة الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$FDI_t = a_0 + \sum_{i=1}^m a_{1i} FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{2i} GDPP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{3i} GDS_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{4i} OPEN_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{5i} CA_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{6i} RT.GAS_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{7i} RT.PETR_{t-i} + \varepsilon_t \dots (01)$$

3.1 اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية خطوة أولية، لا بد من التطرق إليها قبل تطبيق منهجية "ARDL" ولقد تمت دراسة استقرار السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار "ديكي-فولر الموسع" (ADF) "Augmented Dickey-Fuller"، وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تم كذلك الاستعانة باختبار "فيليس بيرون" "Philips-Perron test" وذلك من أجل التأكد من درجة استقرار السلاسل الزمنية، كما يناسب اختبار PP عندما يكون لدينا حجم العينة صغيرة وكي نتأكد من نتائج اختبار ADF.

1.2 الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

من الشكل 1 نلاحظ أن الرسم البياني لانتشار السلاسل الزمنية متذبذب عبر الزمن، أي أن هناك اتجاه عام للسلاسل الزمنية، ومن أجل التأكد من استقراره وسكون السلاسل الزمنية وخلوها من جذر الوحدة يتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس-بيرون PP للتأكد من نوع الاستقرار وعند أي مستوى.

2.2 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول

عند إجراء اختبار استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات (الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الادخار المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الموارد البترولية الغازية، الموارد البترولية النفطية) في الجزائر بواسطة اختبار فيليبس-بيرون (PP) حصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول 1، إذ نلاحظ أن السلسلة الزمنية لجميع متغيرات النموذج غير مستقرة في المستوى ولها جذر وحدة (1)، ماعدا متغير الانفتاح التجاري OPEN المستقر في المستوى (0)، كما أن بقية المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (First- Defference) أي أن البيانات خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وستكون متكاملة من الدرجة (1).

3. تقدير وتشخيص جودة النموذج

1.3 تقدير النموذج:

بعد التأكد من عدم استقراره السلاسل من الدرجة الثانية ننتقل إلى الخطوة الثانية وهي تحديد درجة الإبطاء واختبار الحدود كما يلي:

1.1.3. تحديد درجة الإبطاء لنموذج ARDL: بالاعتماد على خاصية الاختيار الأوتوماتيكي في برنامج EVIEWS12. وضع العدد الأقصى للتأخيرات مع مراعات الحفاظ على أقصى قدر من المعلومات، تم الحصول على درجات التأخير التالية وفقا لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية أكمل **ARDL** أنظر الشكل 2. والجدول (2).

بعد تقدير النموذج **ARDL(1,1,0,1,1,1,0)**، نلاحظ ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث يتضح من خلال الجدول 2 أن قيمة "R-squared" بلغت 75.6%، إذ أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 75.6 % من التغيرات التي يشهدها الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن معظم المتغيرات لها معنوية إحصائية وهذا من خلال قيمة الاحتمالية للمتغيرات حيث أقل من 0.05، وبالتالي فالنموذج مقبول إحصائيا بشكل عام ومعنوي بدرجة عالية ويمكن الاعتماد عليه في عملية التخطيط والتنبؤ للمستقبل، وهذا ما يؤكد لنا القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر إذ تقدر بـ $P(F - Stat) = 0.000005$ وهي أقل من 0.05.

2.1.3. نتائج اختبار الحدود (**Bounds test**): في مرحلة اختبار الحدود (**Bounds test**) يتم التأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل) بين المتغيرات، ويتم ذلك من خلال مقارنة قيمة فيشر المحسوبة F للمعاملات طويلة الأجل مع قيم فيشر الجدولية والنتائج موضحة في الجدول 3. يتبين من خلال الجدول 3 أعلاه، أن القيمة الإحصائية لفيلشر المحسوبة (F- Statistics) بلغت 4.269 وهي تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

III. نتائج الدراسة

3.1.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL Error Correction Model:

بعد التأكد من عدم وجود استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات من الدرجة الثانية، كما بينت كذلك نتائج اختبار الحدود على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تم تقدير علاقة التكامل المشترك للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع "ARDL"، والتي يمكن لنا صياغتها رياضيا كالتالي:

$$LFDI_t = a_0 + \sum_{i=1}^m a_{1i} FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{2i} GDPP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{3i} GDS_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{4i} OPEN_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{5i} CA_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{6i} RT.GAS_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_{6i} RT.PETR_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (02)$$

بتطبيق منهجية ARDL كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد الطويل موضحة كما في الجدول 4

والذي يوضح تقدير المعلمات طويلة الأجل تشير النتائج إلى ما يلي:

- المتغير **GDPP**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.8255 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تقدر بـ 10% وبالتالي فإن قيمة معلمة **GDPP** لا تعتبر ذات معنوية إحصائية في المدى الطويل، حيث يرجع عدم تأثير نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لكونها دولة ريعية تعتمد جل سياساتها الاقتصادية على إيرادات الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات سعر النفط وهو الشيء الذي يؤدي بالمستثمرين الأجانب للعزوف عن إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر. كذلك حجم السوق الذي له أثر جد محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يعكس حجم الطلب غير فعال للسوق الجزائري الذي يعاني من ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين. جاءت هذه النتيجة متكافئة مع نتائج دراسة نادية زورقات ومحمد لحسن علاوي، تحت عنوان المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2015)، والتي توصلت إلى عدم وجود أي تأثير معنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر (علاوي، وآخرون، 2017 صفحة 297).

- المتغير **GDS**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.339% وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تقدر بـ 10% وبالتالي فإن قيمة معلمة **GDS** لا تعتبر ذات معنوية إحصائية في المدى الطويل حيث يتضح غياب أثر الادخار المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، وهذا راجع إلى تخلف المنظومة البنكية في الجزائر الشيء الذي جعل الأفراد تفقد الثقة وتعزف عن الإدخار في البنوك، مما يؤدي بالمستثمرين الأجانب للعزوف عن الاستثمار في الجزائر خوفا من تخلف المنظومة البنكية. كما أن تأثير هذا المتغير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ناتج عن عوامل غير جوهرية.

جاءت هذه النتيجة مكافئة لما توصلت إليه دراسة "جابو سليم وبن لحبيب طه" بعنوان دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017، حيث

أظهرت نتائجها إلى عدم معنوية متغير الادخار المحلي من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من جهة أخرى.

- المتغير **OPEN**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.041 (4.1%) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تقدر بـ 5% وبالتالي فإن قيمة معلمة **OPEN** تعتبر ذات معنوية إحصائية، ويتضح وجود علاقة طردية بين معدل الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، حيث تؤدي الزيادة في الانفتاح التجاري بوحدة واحدة إلى زيادة تقدر بـ 0.009 وحدة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، وهذا راجع إلى نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه والمتمثل في القطاع النفطي الذي تقوم الجزائر بتصدير منتجاته إلى العديد من الدول، حيث نجد العديد من النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة تتفق على وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين الدراسات نجد دراسة "جانبو سليم وبن لحبيب طه" بعنوان دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 والتي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من جهة أخرى.

- المتغير **CA**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.043 (4.3%) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تقدر بـ 5% وبالتالي فإن قيمة معلمة **CA** تعتبر ذات معنوية إحصائية، ويتضح وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد رصيد الحساب الجاري بوحدة واحدة زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بـ 0.024 وحدة، وهو ما يدل على حالة العجز في رصيد الحساب الجاري لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي، إذ أن حالات العجز الطويلة الأمد من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الضرائب والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض مداخيل الأفراد وبالتالي يخفض من الطلب على السلع والخدمات فينخفض الادخار المحلي ومنه ينخفض الاستثمار المحلي ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر. والعكس بالنسبة لحالة الفائض في رصيد الحساب الجاري في الجزائر، وهذا ما يتفق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. (جانبو، وآخرون، 2019 صفحة 63). وتأتي هذه النتيجة مكافئة لنتائج دراسة "جانبو سليم وبن لحبيب طه" بعنوان دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 والتي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري من جهة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من جهة أخرى.

- المتغير **RT.GAS**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.011 (1.1%) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تقدر بـ 5% وبالتالي فإن قيمة معلمة **RT.GAS** تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين الموارد البترولية الغازية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في المدى الطويل، حيث تؤدي الزيادة في الموارد البترولية الغازية بوحدة واحدة إلى زيادة تقدر بـ 0.307 وحدة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر. ويدل هذا المؤشر على أن الجزائر تزخر بالثروات

الغازية ما يجعلها مقصد لجل المستثمرين الأجانب الذين يتجهون إلى الاستثمار في قطاع المحروقات والغاز نظرا لما تمتلكه الجزائر من ثروات غازية باطنية.

- المتغيرة **RT.PETR** يشير الاحتمال إلى قيمة 0.17 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فإن قيمة معلمة **RT.PETR** لا تعتبر ذات معنوية إحصائية في المدى الطويل، حيث أن الموارد البترولية النفطية ليس لها أي تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في المدى الطويل. وهذا راجع إلى كون الجباية البترولية الجزائرية ثقيلة على المستثمر الأجنبي في المدى الطويل، فوفقا لمكتب الدراسات البترولية النرويجي "ريستاد إينرجي" الذي أجرى دراسة حول صناعة النفط العالمية فإن القطاع العمومي (الدولة وسونطراك) يستحوذ على 99% من الربح مقابل متوسط عالمي يقدر بـ 72% في حين تعد النسبة بـ 68% في السعودية. كذلك النظام الضريبي غير جذاب يساهم بشكل مباشر في تقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى الطويل. وهذا يعاكس النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة ايجابية بين الايرادات البترولية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث في البلدان النفطية يرتفع مستوى الأجور والرفاه الشيء الذي يزيد من الانفاق الاستهلاكي وهو ما يفتح الباب للمستثمرين الأجانب بالدخول إلى الأسواق المحلية واغتنام فرصة الاستثمار وتحقيق الأرباح خصوصا في البلدان النامية التي تعاني من مشكلة العرض، والسبب في غياب هذه العلاقة في حالة الجزائر راجع إلى عدم وجود حوافز سياسية، اقتصادية، تشريعية... الخ تشجع المستثمرين إلى دخول السوق الجزائرية.

3.3 نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير - Short-run

من خلال الجدول 5 والذي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير، وبالنظر أولا إلى قوة ارتفاع قيمة معامل التحديد مما تدل على جودة القدرة التفسيرية للنموذج، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 57.23% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع. أما عن تأثير المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد كانت معظمها ذات معنوية إحصائية ولكن تختلف في طبيعة العلاقة فيما بينها حيث نجد ما يلي:

- المتغيرة **D(OPEN)** : تشير قيمة الاحتمال الخاصة بالانفتاح التجاري **D(OPEN)** والتي قدرت بـ 0.014 (1.4%) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار 5% وبالتالي فإن المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر الحالي في الأجل القصير، وعليه فإنه في المدى القصير تؤدي الزيادة في الانفتاح التجاري بوحدة واحدة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بـ 0.004 وحدة، وهذا راجع إلى نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه والمتمثل في القطاع النفطي الذي تقوم الجزائر بتصدير منتجاته إلى العديد من الدول، حيث نجد العديد من النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة تتفق على وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- المتغيرة **D(CA)**: والتي قدرت ب 0.086 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار المقدرة ب 10% وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، حيث يتضح وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد رصيد الحساب الجاري بوحدة واحدة انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بـ 0.025 وحدة، وهو ما يدل على حالة العجز في رصيد الحساب الجاري لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يتفق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. (بن لحبيب، وآخرون، 2019 صفحة 63).
- المتغيرتين **D(RT.PETR)** و **D(RT.GAS)** والتي قدرت ب 0.307، 0.287 على التوالي وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فإن المعلمتين لا تعتبران ذات معنوية إحصائية في المدى القصير، حيث لا يوجد أي تأثير للموارد البترولية الغازية والموارد البترولية النفطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- معامل الارتجاع **cointEq(-1)**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فإن قيمة معلمة **cointEq(-1)** تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل Speed of Adjustment، تشير إلى أن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وتشير قيمة المعامل إلى أن تصحيح الانحراف يكون بـ 0.92 وحدة سنويا، أي أن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تعتبر سريعة.

4.3 تشخيص جودة النموذج والنتائج المتوصل إليها

بعد الانتهاء من تقدير معاملات نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر نقوم بالتأكد من جودة النموذج بالقيام بالخطوات التالية:

1.4.3 اختبار تشخيص النموذج: للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، نلخص أهم الاختبارات التي

تساعد في الحكم على مدى دقة النموذج، فكانت النتائج اختبارات الفحص القياسي كما يلي:

بعد تقدير نموذج **ARDL** تشير النتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج كما يلي:

- يشير اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بأن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.056 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 (5 %)، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار ، انظر الجدول 6 ؛
- يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.528 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 (5 %)، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بثبات التباين البواقي من خلال الجدول 7؛
- بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فهذا الاختبار يعتمد على قيمة الاحتمالية الإحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera)، إذ نقبل فرضية عدم التنص على أن بواقي النموذج المقدر تتوزع توزيعا طبيعيا عندما تكون قيمة الاحتمالية جارك بيرا أكبر من 0.05 (5 %)، ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن

البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً. أما إذا كانت قيمة احتمالية (Jarque-Bera) أقل من 5% نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم. وبين الشكل (3) بأن القيمة الاحتمالية (Jarque-Bera) تساوي 0.257213 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 (5 %). وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً ؛

- يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي وبذلك فإن النموذج صحيح وملائم، ودلالة ذلك القيمة الاحتمالية تساوي 0.1048 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. أي أننا نقبل فرضية العدم (H_0) والتي تنص على أن النموذج المقدر ملائم، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أن النموذج المقدر غير ملائم ، كما يظهر لنا في الجدول 8. وعليه قد أظهرت النتائج على العموم أن النموذج خالي من المشكلات القياسية،

2.4.3 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:

قصد اختبار استقراره النموذج تم إجراء اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUM)، وكانت النتائج كما في الشكل 4 :

يهدف استعمال اختبار CUSUM إلى التحقق من استقرار معاملات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج، وقد أظهر الاختبار استقرار المعلمات بين الفترة 1987-2020، حيث بقيت داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي للنموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الزمن، ففي هذه الفترة عرفت فيها الجزائر توسعا كبيرا في الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنظر إلى المنحنى الذي يتذبذب بين الحدود التي تمثل مستوى معنوية 0.05.

IV. الخلاصة:

تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم المحددات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خلال الفترة التي امتدت من سنة 1980 إلى سنة 2020، كونهما الفترة التي اشتملت على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالدولة محل الدراسة، وذلك من خلال حصر ستة مؤشرات مستقلة تمثل المحددات الاقتصادية وتمثلت في نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإدخار المحلي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الإيرادات البترولية النفطية، الإيرادات البترولية الغازية. حيث تم تقدير نموذج قياسي تمثل في نموذج ARDL ، حيث توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين تأثير هذه المتغيرات كمحددات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يرجع إلى حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته الجزائر خاصة خلال عقد التسعينات، والازمة المالية العالمية سنة 2008 والازمة البيترولية سنوات

2014-2015 ، إضافة إلى تفشي فيروس كورونا بداية سنة 2020، كذلك هناك أثر إيجابي راجع إلى توفر الجزائر على ثروات باطنية هائلة تجعلها قبلة مقصودة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية التي أضحت مقتنعة بأهميته نظرا لما يوفره من مهارات تكنولوجية وإدارية وتنظيمية، إضافة إلى خلق فرص العمل وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على محددات يتم دراستها من قبل المستثمر الأجنبي الذي له نية الاستثمار في دولة ما، وتتمثل عادة في البنية التحتية والمحددات التنظيمية، التشريعية، البيئية والمؤسسية بالإضافة إلى المحددات الاقتصادية فهي التي تعطي الصورة الحقيقية عن الاقتصاد المضيف لها من حيث قوته وما مدى منافسته في الأسواق العالمية،
- المستثمر الأجنبي قبل قيامه بأي خطوة في اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما من عدمه يراعي ظروف البيئة الاستثمارية في تلك الدولة كالأستقرار السياسي والأمني لأن غايته تحقيق أكبر قدر من الربح؛
- أظهرت اختبارات الكشف عن جذر الوحدة (Unit Root) بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة أن بعض المتغيرات استقرت عند المستوى والبعض الآخر استقرت عند الفرق الأول؛
- تأثير إيجابي ووجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري OPEN، رصيد الحساب الجاري CA، الموارد البترولية الغازية RT.GAS وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر،
- بالنسبة لمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPp، والادخار المحلي الإجمالي GDS والموارد البترولية النفطية RT.PETR هذه المتغيرات لم تكن ذو معنوية إحصائية وليس لها أي تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- أما في المدى القصير فإن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 57.23% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر. أما عن تأثير المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد كانت معظمها ذات معنوية إحصائية؛
- النموذج خالي من المشكلات القياسية وهذا ما أظهرته نتائج اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي، اختبار عدم ثبات التباين، التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Bera، واختبار Ramsey؛
- اختبار CUSUM أظهر استقرار المعلمات بين الفترة 1987-2020، وجود استقرار هيكلي للنموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الزمن.
- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية تظهر لنا مجموعة من الأفكار تهدف إلى توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لذا يوصي الباحثان بما يلي:
- وجوب إرساء مناخ أعمال ملائم وتغيير ترسانة القوانين وتبسيط الإجراءات الإدارية وإقرار إصلاحات اقتصادية عميقة وجوهرية؛

- مراجعة المنظومة القانونية المتمثلة في قانون الاستثمار وتطويرها في إطار رؤية استراتيجية واضحة تتماشى مع أولويات الجزائر التنموية، مع وضع استراتيجية قطاعية تتلائم مع متطلبات المرحلة الراهنة؛
- يجب رفع القيود والعراقيل على حركة رؤوس الأموال من وإلى البلدان النامية، والتي تؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي، بسبب تخلف النظام المصرفي الثقيل الاجراءات الذي يبالغ في طلب الضمانات، ولا يغامر بالدخول في استثمارات كبيرة، ونحن نعلم أن سهولة الحصول على القروض البنكية من بين النقاط التي يدرجها البنك العالمي في ملائمة مناخ الاستثمار في كل دولة؛
- بما أن جل الدول النامية لا تتوفر على مناخ مثالي للاستثمار، فيجب على الجزائر تحديد بدقة المشاريع الاستثمارية التي ستحصل على حوافز الاستثمار، مع ربط هذه الحوافز مع المشروع أو النشاط المراد تشجيعه؛
- ينبغي على وكالات ترويج الإستثمار أن تعزز دورها كمحاور بين الحكومات والمستثمرين الأجانب، وإنشاء وحدات الأزمات وبوابة إلكترونية قصد التواصل مع المستثمرين الأجانب والإجابة على استفساراتهم؛
- يجب على حكومات الدول توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي لاستقطاب المستثمرين الأجانب، فبدونهما لا يتقدم المستثمر الأجنبي للاستثمار داخل الدولة؛
- القضاء على البيروقراطية، وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد المالي والاداري كونه من العوامل الطاردة للمستثمر الأجنبي؛
- يجب توفير المعلومة الاقتصادية الصحيحة والموثوق بها، فالمستثمر الأجنبي يدرس كافة المعطيات الاقتصادية عن أي بلد قبل أن يغامر بالاستثمار فيه، فكيف له أن يعرف النسب الحقيقية الخاصة ب معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة وهو يرى تضاربا بين هذه المعدلات وكلها صادرة عن هيئات رسمية عندنا؟!!!
- عدم ممارسة هواية العيث بالقوانين وتغيير النصوص القانونية والتنظيمية كل فترة قصيرة، لأن المستثمر الأجنبي أهم ما يطلبه هو الاستقرار السياسي والتشريعي؛
- يجب محاربة العراقيل البيروقراطية القائلة التي تتمثل في كم كبير من الوثائق، وكل وثيقة تستغرق جهدا ووقتا كبيرين، في عصر السرعة والتكنولوجيا والمستثمر (خاصة الأجنبي) يحسب وقته بالدقيقة؛
- العمل على نهج الدول التي حققت نجاحات في مجال الاستثمار الأجنبي والاستفادة منها وتفعيلها على أرض الواقع مثل دول جنوب وشرق آسيا التي عززت صادراتها بالاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إعادة وضع خطط لتوجيه المشاريع الاستثمارية في الجزائر إلى قطاعات أخرى ذات قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري كالسياحة والزراعة والخدمات بدلا من قطاع المحروقات؛
- تطوير البنية التحتية والتي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعاني الجزائر من انخفاض مستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى مشاكل في امدادات الطاقة والمياه؛

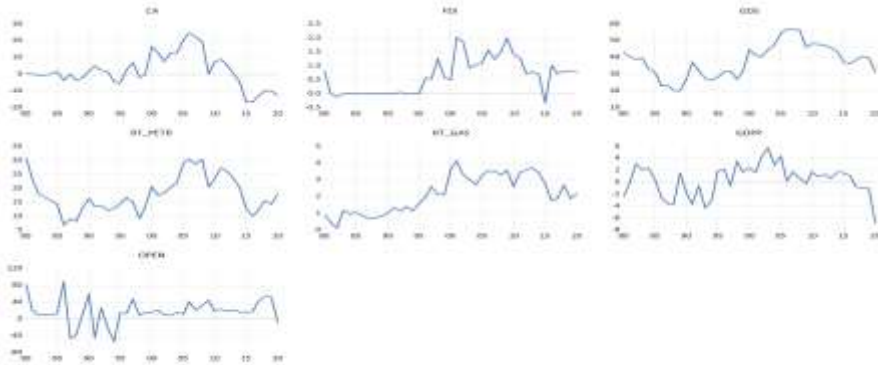
- العمل على التنوع الاقتصادي وتعزيز قاعدة الصادرات والعمل على تعزيز استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
 - خلق قاعدة بيانات تتوفر على فرص الاستثمار لكل قطاع يراد تنميته في الدول العربية بما فيها الجزائر؛
 - على الدول النامية التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة بدلا من الطاقة الأحفورية لترشيد استهلاك الطاقة، ومحاربة نسبة التلوث مما يزيد في فرص الاستثمار من طرف المستثمرين الأجانب.
- الاحالات والمراجع:**

- UNCTAD. (1999). World investment report : foreign direct investment and the challenge of development. Genive and New York: UNCTAD.

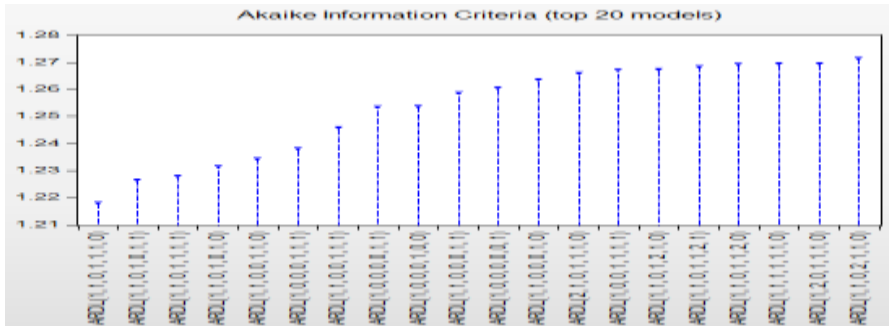
- طه بن لحبيب، وسليم جابو. دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2017. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد1، العدد2، 2019، الصفحات 55-70.
- عطا الله بن مسعود. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد1، العدد3، 2010، الصفحات 160-177.
- فاطمة لعللي، و سعيد كرومي. الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين عوامل الجذب و عوامل الطرد. مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد2، العدد3، جويلية 2012، الصفحات 82-110.
- لحسن محمد علاوي، و نادية زوقارت. المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2015). مجلة الباحث، المجلد2، العدد3، 2017، الصفحات 297-310.
- مراد صاولي، فارس عبد الرحمان، و إلياس بومعروف. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستعمال نموذجARDL خلال الفترة 1974-2017. مجلة المالية والأسواق، المجلد2، العدد4، 2019، الصفحات 1-21.
- مصطفى بورقبة. مكانة تغيير الأنظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد3، ديسمبر 2020، الصفحات 227-248.
- نادية زوقارت، و محمد لحسن علاوي. المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2015. مجلة الباحث، المجلد1، العدد3، ماي 2017، الصفحات 297-310.
- نور الدين هوارى، لحسن بوريش، و مولود كبير، أثر معدلات التضخم على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي- دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة 1990-2018. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد2، العدد3، أكتوبر 2020، الصفحات 1-14.

الملاحق:

الشكل 1: الرسم البياني لمتغيرات الدراسة في الجزائر



الشكل 2: قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج



الجدول 1: نتائج الاستقرار للسلال الزمنية

دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 (ص ص 91-110).

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level	FDI	CA	GDP	GDS	OPEN	RT_GAS	RT_PETR
With Const	-2.5174	-1.6371	-2.7945	-1.4796	-6.5142	-1.7421	-2.5600
1-Statistic							
Prob.	0.0190	0.0457	0.0081	0.0325	0.0000	0.4030	0.0986
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Const	-3.3026	-1.6603	-1.5906	-1.6727	-6.8872	-1.8575	-2.9267
1-Statistic							
Prob.	0.0004	0.7582	0.8982	0.7448	0.0000	0.0575	0.1654
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Co	-1.7456	-1.6609	-2.8190	-0.7023	-5.2772	-0.4606	-1.3296
1-Statistic							
Prob.	0.0767	0.0851	0.0060	0.2830	0.0000	0.5894	0.1670
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
At Level	d(FDI)	d(CA)	d(GDP)	d(GDS)	d(OPEN)	d(RT_GAS)	d(RT_PET)
With Const	-6.8516	-6.2431	-7.5548	-5.0520	-7.4819	-6.8188	-6.8176
1-Statistic							
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Const	-6.7799	-6.2660	-5.7890	-4.3544	-7.3334	-6.8848	-6.5618
1-Statistic							
Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0064	0.0000	0.0000	0.0003
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Co	-5.5035	-6.3079	-7.7459	-5.1096	-7.5879	-6.8993	-6.7068
1-Statistic							
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

Notes: (*) Significant at the 10%, (**) Significant at the 5%, (***) Significant at the 1%, and (n0) Not Significant
MacKinnon (1995) one-sided p-values.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level	FDI	CA	GDP	GDS	OPEN	RT_GAS	RT_PETR
With Const	-2.4060	-1.5621	-2.8327	-1.4796	-6.5175	-1.6385	-2.6875
1-Statistic							
Prob.	0.1485	0.4275	0.0505	0.5335	0.0000	0.4580	0.0850
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Const	-3.3555	-1.5968	-2.8851	-1.8253	-7.5325	-1.8948	-3.0007
1-Statistic							
Prob.	0.0721	0.7788	0.3478	0.6736	0.0000	0.7351	0.1447
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Co	-1.4622	-1.7423	-2.8332	-0.7336	-5.2954	-0.3351	-1.3296
1-Statistic							
Prob.	0.1252	0.0772	0.0044	0.2823	0.0000	0.5582	0.1670
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
At Level	d(FDI)	d(CA)	d(GDP)	d(GDS)	d(OPEN)	d(RT_GAS)	d(RT_PET)
With Const	-8.5507	-6.3037	-7.6548	-5.3365	-7.5184	-7.2118	-6.6056
1-Statistic							
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0001	0.0000	0.0000
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Const	-10.1038	-6.5422	-7.7447	-4.8323	-7.5308	-7.2159	-6.5403
1-Statistic							
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0029	0.0000	0.0000	0.0003
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Co	-6.9129	-6.4047	-7.7459	-4.8996	-7.5706	-7.0349	-6.7367
1-Statistic							
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

الجدول 2: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

Dependent Variable: FDI
Method: ARDL
Date: 03/05/22 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments
Maximum likelihood method used for parameter estimation
Model selection criteria: AIC, BIC, HQ, and Schwarz
Dynamic regressions (3 lags, automatic) GDP, GDS, OPEN, CA, RT_GAS, RT_PETR
Final regression: 5
Number of models estimated: 52600
Selected Model: ARDL(0, 0, 0, 1, 1, 1, 1)
Note: Final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. >
FDI(-1)	0.084043	0.125768	0.668239	0.5147
GDP	0.009820	0.030811	0.318740	0.7504
GDS	0.018975	0.018247	0.984950	0.3285
OPEN	0.004610	0.002856	1.614001	0.1177
CA	0.004610	0.002856	1.614001	0.1177
RT_GAS	0.004610	0.002856	1.614001	0.1177
RT_PETR	0.004610	0.002856	1.614001	0.1177
Constant	0.133640	0.140843	0.948077	0.3473
RT_GAS(-1)	0.168200	0.161669	1.039023	0.2759
RT_PETR(-1)	0.022644	0.030808	0.734893	0.4629
RT_PETR(-2)	0.053484	0.032658	1.636251	0.0613
C	0.184335	0.335213	0.549893	0.5860

R-squared: 0.788081 Mean dependent var: 0.643518
Adjusted R-squared: 0.680213 S.D. dependent var: 0.682006
S.E. of regression: 0.380354 Akaike info criterion: 1.442820
Sum squared resid: 4.090233 Schwarz criterion: 1.442820
Log likelihood: -10.95781 Hannan-Quinn criter: 1.331088
F-statistic: 7.998904 Durbin-Watson stat: 1.999018
Prob(F-statistic): 0.000006

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

الجدول 3: نتائج اختبار الحدود Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.266709	10%	Asymptotic: n=1000	
n	40	5%	1.99	2.94
		2.5%	2.27	3.28
		1%	2.65	3.61
		1%	2.86	3.99
Actual Sample Size	40	Finite Sample: n=40		
		10%	2.210	3.114
		5%	2.610	3.603
		1%	3.805	5.121

الجدول 4: علاقة الأمد الطويل Long run

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CA	0.023951	0.011282	2.122865	0.0427
GDP	0.007428	0.033892	0.222513	0.8258
GDS	0.019646	0.020177	0.973718	0.3385
OPEN	0.009070	0.004228	2.145554	0.0407
RT_GAS	0.306894	0.111912	2.742280	0.0105
RT_PETR	-0.044458	0.031544	-1.409389	0.1697
C	-0.206786	0.358335	-0.580331	0.5797
EC = FDI - (0.0240*CA + 0.0074*GDP + 0.0196*GDS + 0.0091*OPEN + 0.3069*RT_GAS - 0.0445*RT_PETR - 0.2068)				

الجدول 5: علاقة الأمد القصير

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 1, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 05/15/23 Time: 21:54 Sample: 1980 2020 Included observations: 40				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CA)	-0.024584	0.013792	-1.782443	0.0888
D(OPEN)	0.003717	0.003115	2.619284	0.0141
D(RT_GAS)	0.113535	0.109099	1.040607	0.3009
D(RT_PETR)	0.022649	0.020851	1.086228	0.2898
Constant (1)	0.618088	0.140498	4.394351	0.0000
R-squared	0.572378	Mean dependent var	-0.001180	
Adjusted R-squared	0.523808	LL dependent var	-0.852839	
S.E. of regression	0.340199	Akaike info criterion	0.707005	
Sum squared resid	4.050731	Schwarz criterion	1.009005	
Log likelihood	-10.95750	Hannan-Quinn criter.	0.874228	
Durbin-Watson stat	1.968013			

الجدول 6: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.098484	Prob. F(11,28)	0.0557
Obs*R-squared	18.07504	Prob. Chi-Square(11)	0.0799
Scaled explained SS	17.77731	Prob. Chi-Square(11)	0.0869

الجدول 7: اختبار عدم ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.654415	Prob. F(2,26)	0.5281
Obs*R-squared	1.917079	Prob. Chi-Square(2)	0.3835

الشكل 3: اختبار التوزيع الطبيعي



الجدول 8: اختبار جودة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: FDI FDI(-1) CA GDPP GDS OPEN RT_GAS_ R_TPETR
C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.670763	31	0.1048
F-statistic	2.791451	(1, 31)	0.1048
Likelihood ratio	3.448825	1	0.0633

الشكل 4: استقرار النموذج:

